

حول
سُلْطَةِ مَحْكَمَةِ الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ
وَفِي
اتِّخَاذِ تَدَابِيرٍ تَحْفَظِيَّةٍ

مِنْ قِبَلِ
مَدْرَسَةِ الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ

دكتور
محمد السعيد الدقار
مدرس القانون الدولي
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

١٩٧٧



حول
سُلْطَةُ مَحْكَمَةِ الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ
فِي
اتِّخَاذِ تَدَابِيرٍ تَحْفَظِيَّةٍ

رَكْنُهُ
مُحَمَّدُ السَّعِيدُ الدَّقَّانُ
مُدَرِّسُ الْقَانُونِ الْعَرَبِيِّ
بِمَكْتَبَةِ الْحَقُونِ - مَدِينَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ

١٩٧٧

دار المطبوعات الجامعية
أمام كلية الحقوق - الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط
إن الله يحب المقسطين »

« صدق الله العظيم »

مقدمة

بعد سلسلة من الخلافات التي نشبت بين تركيا واليونان حول حق كل منهما في استغلال الأفريز القاري للجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه ، وإذ وصلت العلاقات فيما بين الدولتين إلى مرحلة من التوتر استدعت تعبئة القوات المسلحة لكل منهما خاصة بعد إرسال تركيا لبعض سفن الأبحاث التركية التي تحرسها البارجات الحربية لكي تقوم بدراسات علمية في المنطقة المتنازع عليها في بحر إيجه (١) ، تقدمت اليونان بشكوى في العاشر من أغسطس سنة ١٩٧٦ دعت فيها مجلس الأمن للانعقاد لبحث النزاع التركي اليوناني في هذا الشأن . وفي نفس اليوم تقدمت بعريضة Réquête أودعتها لدى قلم كتاب محكمة العدل الدولية Le Greffe ترفع بمقتضاها دعوى ضد تركيا . وقد ضمنت اليونان هذه العريضة الأمور التي تريد من المحكمة أن تفصل فيها، وهي :

أولا : أن الجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه لها الحق - باعتبارها جزءا من الإقليم اليوناني - في أن يكون لها جزء من الأفريز القاري ، كما أن لليونان حقوقا سيادية استثنائية droits souverains exclusifs على أفريرها القاري تتيح لها مكنته التنقيب عن الموارد الطبيعية فيها واستغلالها .

ثانيا : أن تركيا ليس لها حق في اتخاذ أي نشاط متعلق بالتنقيب واستغلال

(١) أنظر في تفصيل وتطور هذه الأحداث :

Réquête introductive d'instance du 10 août 1976, Plateau Continental de la Mer Egée, Grèce contre la Turquie, Publication de la C.I.J., 1976, pp. 4 et ss.

هذه الموارد الطبيعية ، أو اجراء أبحاث فى هذا الافريز القارى (١)

وفى ذات الوقت طلبت اليونان من المحكمة وبناء على نص المادة ٤١ من النظام الأساسى لهذه الاخيرة والمادة ٦٦ من لائحتها الداخلية ان تأمر باتخاذ اجراءات تحفظية Mesures conservatoires تتمثل فى الامور الآتية :

أولا : أن تطلب المحكمة من كل من تركيا واليونان الامتناع عن أى نشاطات متعلق بالتقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها فى الافريز القارى للجزر اليونانية فى بحر ايجه ، وكذلك الامتناع عن اجراء أية دراسات علمية على المنطقة المتنازع عليها .

ثانيا : ان تطلب المحكمة من كلا الدولتين الامتناع عن اتخاذ أية تدابير عسكرية جديدة ، أو اتخاذ أية تصرفات من شأنها أن تعرض العلاقات السلمية بين الدولتين للخطر (٢) .

وعلى الرغم من امتناع تركيا عن المثول أمام المحكمة ، إلا أنه فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٧٦ تلقى قلم كتاب محكمة العدل الدولية مذكرة من الحكومة التركية متضمنة ملاحظات الحكومة التركية على عريضة اليونان باتخاذ تدابير تحفظية ، قررت فيها أن محكمة العدل الدولية ليس لها ولاية نظر الدعوى ، ومن ناحية أخرى فان الحقوق التى تدعيها اليونان لا تقتضى على أية حال اتخاذ تدابير تحفظية . ومن ثم فقد طلبت الحكومة التركية فى مذكرتها من المحكمة ان تقضى برفض دعوى اليونان ، وأن ترفض طلب اليونان باتخاذ

(١) ، (٢) للرجع السابق من ١٩٩ ، ٢١ .



تدابير تحفظية ، وأن تأمر بشطب الدعوى من جدول المحكمة (١).

وفي الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧٦ أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا Ordonnance قررت بموجبه رفض طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية (١) . وقد تعرضت حقيقتات هذا الامر لمسألتين تعرض لهما بالتعليق في هذه الدراسة: أولا : مدى ارتباط سلطة المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية بثبوت ولايتها بنظر موضوع الدعوى .

ثانيا : الظروف التى تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية ومدى علاقة ذلك بالحق المراد حمايته .

ونخصص لبحث كل مسألة من هاتين المسألتين فصلا في هذا البحث .

(١) النشرة الاعلامية رقم ٦ / ١٩٧٦ الصادرة من المحكمة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ .

(٢) Plateau Continental de la Mèr Egée, Mesures Con-servatoires, Ordonnance du II Septembre 1976, C I. J. Rec., 1976.

ويراهى أن المحكمة قد أجلت بموجب أمرها الصادر فى ١٨ إبريل ١٩٧٧ ميماد تقديم مذكرة اليونان حول ولاية المحكمة بنظر الدعوى من ١٨ إبريل ١٩٧٧ الى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٧ ، وأجلت أيضا ميماد تقديم للمذكرة التركية المضادة من ١٨ يوليو ١٩٧٧ حتى ٢٤ إبريل ١٩٧٨ .

وقد جاء هذا التأجيل بناء على طلب اليونان نظرا لوجود مفاوضات بينها وبين تركيا بهدف حل النزاع على الافرىز القارى للجزر اليونانية ببحر ايجه .

Le Progrès Egyptien, Mercredi 20 avril 1977.

الفصل الأول

العلاقة بين اختصاص المحكمة بنظر الموضوع وسلطتها في اتخاذ التدابير التحفظية

ذهبت محكمة العدل الدولية إلى أن اختصاصها بالأمر باتخاذ تدابير تحفظية استنادا إلى ما تنبئ به لها المادة ١٤ من نظامها الاساسى يعد اختصاصا أصيلا مستقلا عن اختصاصها بنظر موضوع الدعوى ، بحيث يمكن لها أن تأمر باتخاذ مثل هذه الاجراءات دون توقف ذلك على تأكيدها من ولايتها بنظر الدعوى ، بل وقبل التصدى لبحث هذه الولاية أصلا .

وفي هذا الصدد تقول — فى ردءا على ما ساقته اليونان من أسانيد تؤيد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التى رفعتها على تركيا (١) — أنه :

(١) من بين ما استندت اليه اليونان فى تأييد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التى رفعتها على تركيا ما جاء فى المادة ١٧ من الاتفاق العام المبرم فى جنيف سنة ١٩٢٨ المتعلق بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية . والذي جاء فيه :

« Tous différends au sujet desquels les parties se contesteraient réciproquement un droit seront, sauf les réserves éventuelles prévues à l'article 39, soumis pour jugement à La Cour Permanente de Justice Internationale, à moins que les Parties se tombent d'accord, dans les termes prévus ci—après, pour recourir à un Tribunal Arbitral ».

وقد انضمت اليونان الى هذا الاتفاق فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، وتركيا فى ٢٦ يونيو ١٩٣٤ . أنظر :

Réquête introductive d'instance de la Grèce contre la Turquie, op. cit., p. 19.

وليس من الضروري في المرحلة الحالية من الدعوى ان تنتهي المحكمة برأى قاطع في شأن الحجج التي ساقتها اليونان متعلقة بتطبيق اتفاق جنيف لسنة ١٩٢٨ بين تركيا واليونان، وبالتالي فإن المحكمة ان تبحث اختصاصها بالامر بالتدابير التحفظية إلا في اطار المادة (٤) من نظامها الاساسي ، (١).

كما انها تقول في موقع آخر من الامر ordonnance الذي اصدرته في صدد ذات النزاع :

و ان اختصاص المحكمة بالامر باتخاذ تدابير تحفظية لا يستوجب منها أن تفصل في أى مسألة متعلقة باختصاصها بنظر الموضوع .. (خاصة وأن) الامر الصادر من المحكمة بصدد هذه التدابير لن يمس على أى نحو ولايتها بنظر الدعوى ، أو أى مسألة متعلقة بموضوع الدعوى ، كما أنه لن يمس حقوق الحكومة اليونانية أو الحكومة التركية في أن تقدم أى منهما دفاعها في هذا الصدد ، (٢).

Ordiinance du 11 Septembre 1976, op. cit., p. 8 (١)
parag. 21.

(٢) وفي هذا الصدد تقول المحكمة :

“Considérant que, pour se prononcer sur la présente demande en indication de mesures conservatoires, la Cour n'est appelée à statuer sur aucune question relative à sa compétence pour connaitre du fond; et considérant qu'une décision rendue en la presente procedure ne préjuge en rien aucune question de ce genre ni aucune question relative au fond et qu'elle laisse intact le droit des Gouvernements Gr.e et Turc de faire valoir leurs moyens en ces matieres”.

Ordonnance, op. cit., p. 13 parag. 44.

ويبدو أن محكمة العدل الدولية قد شايحت بموقفها هذا قضاء سابقا لها -
وللمحكمة الدائمة للعدل الدولي - لقي تأييدا من جانب فريق الفقه ما يوت فيه كلا
المحكمتين بين اختصاصها الرئيسي بنظر موضوع الدعوى *Compétence principale*
واختصاصها الفرعى بنظر بعض الطلبات التي يبدىها أحد أو بعض أطراف الدعوى
قبل تصدى المحكمة لنظر موضوع الدعوى *Compétence incidente* (١).

فالمحكمة الدائمة للعدل الدولي ترى ان اختصاصها بنظر الطلبات العارضة
- ويدخل فيها الاختصاص الامر باتخاذ تدابير تحفظية - إنما يثبت للمحكمة
حتى في حالة غياب النص الصريح على منحها هذا الاختصاص لأن ذلك يقتضيه
حسن سير العدالة والاجراءات أمام المحكمة ، كل ذلك يقطع النظر عن
اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظر موضوع النزاع (٢).

(١) أنظر في التفرقة بين الاختصاص الاصلى والاختصاص الفرعى :

ABI SAAB Georges, Les exceptions préliminaires dans la
procédure de la Cour Internationale, Pedone, Paris, 1967,
pp. 84 et sa.

(٢) تقول المحكمة الدائمة للعدل الدولي في هذا الصدد :

“La Cour est libre d’adopter la règle qu’elle con-
sidère comme la plus appropriée à la bonne administration de
la justice, à la procédure devant un tribunal international,
et la plus conforme aux principes fondamentaux du droit
international.

Affaires des concessions mavyromates en Palestine, C.P.J.I.,
Serie A, no. 2, 1924, p. 16.

مشار اليه في أبى صعب ، المرجع السابق ، ص ٨٤ - ٨٥ .

كذلك فإن محكمة العدل الدولية قد اعتنقت مذمبا مقاربا لما سبق أن قرره المحكمة الدائمة للعدل الدولى . ففي القضية الخاصة بشركة البترول الانجليزية الايرانية قررت محكمة العدل فى حيثيات الأمر الصادر منها باتخاذ التدابير التحفظية التى طلبتها انجلترا ان "اتخاذ التدابير التحفظية ان يمس سلطة المحكمة فى الفصل بمسألة اختصاصها بنظر الموضوع كما أن مضمون التدابير التحفظية - كما هو منصوص عليه فى النظام الاساسى للمحكمة - يتمثل فى حماية حقوق الاطراف انتظارا لحكم المحكمة . كذلك فإن الصيغة التى استخدمتها المادة ٤١ من الميثاق ، والمادة ٦١ فقرة ٦ من لائحة المحكمة التى تتيح لهذه الاخيرة أن تأمر من تلقاء نفسها باتخاذ مثل هذه التدابير يوحى بأن المحكمة ينبغي أن تتوافر - بموجب هذه التدابير - على حماية الحقوق التى يمكن أن يعترف بها الحكم الصادر فيما بعد ، لئلا من المدعى أو المدعى عليه ، (١) .

Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co , Ordonnance du 5 Juillet (١) 1951, C.I.J. Rec., 1951 , p. 93.

وأنظر فى ذات الاتجاه ماذهب اليه محكمة العدل الدولية فى قضية Nottebohm من أن :

“La saisine de la Cour est une chose, l'administration de la justice en est une autre. Celle—ci est régie par le statut et par le règlement que la Cour a arrêté en vertu des pouvoirs qui lui a conférés l'article 30 du statut. Une fois la Cour est régulièrement saisie, la Cour doit exercer ses pouvoirs tels qu'ils sont définis par le statut”.

Affaire Nottebohm (exception préliminaire), C. I. J. Rec., 1953, p. III.

وأنظر أيضا :

Affaires de la Compétence en matière de la Pêcheries (Royaume — Unies c/Islande, Allemagne Fédérale c/Islande). Ordonnances, du 17 août 1972, C. I. J. Rec., 1972 pp. 12 et ss et 30 ss.

==

وأنظر فى الاتجاهات الفقهية المؤيدة لهذا الموقف :

على أن الذى يستلزم النظر هو أن المحكمة إذ ترفض التعرض لبحث

= MANLEY O. HUDSON, la Cour Permanent de Justice Internationale, Pedone, Paris. 1936. p. 420.

وأنظر أيضا رأى الفردى للمناضى فيتزموريس فى قضية شمال الكاميرون الذى اظهر بوضوح التفرقة بين هاتين الطائفتين من الاختصاصات . فيقول :

«... sur le plan juridictionnel, il existe une compétence de fond Mais il existe aussi une compétence préliminaire ou "incidente" (faculté de prendre des mesures conservatoires, d'accepter des demandes reconventionnelles ou des interventions de tiers. ... etc.) que la Cour peut exercer avant meme d'avoir statué sur sa compétence quant au fond. ».

Affair du Cameroun Septentrional. opinion individuelle du Juge Fitzmaurice. G. I. J., Rec. 1963. p. 103.

وأنظر أيضا جورج أبى صعب ، المرجع السابق ، ص ٨٥ وما بعدها . وأنظر أيضا ما ساقه سير فرانك موسكيس فى مرافعته فى قضية شركة البترول الايرانية الانجليزية مستندا فى ذلك الى رأى DUNBAULD الوارد فى كتابه .

Interim measures of protection in international controversies, Cravenhage, 1932, p. 186.

وفيه يقول بأنه أصبح من قبيل المبادئ الاساسية القول بأن اختصاص المحكمة بالأمر بتدابير تحفظية لا يتوقف مطلقا على ثبوت اختصاصها بنظر الموضوع . وينجم عن هذا أن للمحكمة الحق فى الأمر باتخاذ مثل هذه التدابير حتى قبل الفصل فى النزاع المتعلق باختصاصها بنظر الموضوع .

مشار اليه فى :

COCATRE-ZILGIEN André, Les mesures conservatoires en droit international.

=

إختصاصها قبل اتخاذ قرارها بشأن التدابير التحفظية في الأمر الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ الذي نحن بصدد التعليق عليه إنما تراجع عن موقف سبق لها أن أتخذته في أمرها الصادر بشأن دعوى اتخاذ تدابير تحفظية في القضية المعروفة باسم « قضية التجارب الذرية ». المرفوعة من كل من استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا في سنة ١٩٧٣ . وقد جاء في حيثيات الأمر المذكور أن « الأساس صالحاً لإستاد الإختصاص للحكمة . ومن ثم فإن المحكمة ترخص لنفسها بحث طلب الدولة المدعية باتخاذ تدابير تحفظية (١) » .

المجلة للأصرة للقانون الدولي ، المجلد ١١ سنة ١٩٥٥ ، الجزء الافرنجى
ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وأنظر أيضا بيران الذي يرى أن بحث اختصاص المحكمة ينظر للموضوع إنما يقضى
الالام ببعض التفصيلات التي لا يمكن الالام بها الا بعد بحث متعمق ، بينما الفصل في
طلب اتخاذ تدابير تحفظية قد يتطلب اتمامه على وجه السرعة .

PERRIN G., les Mesures Conservatoires dans les affaires
relatives à la competence en matière de pêcheries, R.G.D.I.P.,
1975, p. 27.

وأنظر أيضا دوبيسون الذي يرى أن :

« La compétence de la Cour pour indiquer des mesures
conservatoires est inhérente non pas à sa compétence sur le
fond, mais à sa simple saisine » .

DUBISSON Michel, La Cour Internationale de Justice, L. G.
D J., Paris, 1964, p. 215 et ss.

وأنظر في معنى قريب :

LAUTERPACHT, The development of international law by
international Coust, London, 1958 pp. 110 ss.

VILLANI Ugo, In tema di indicazione di misure Cautilari de
parte della Corte Internazionale di Giustizia, Riv. di Diritte
Internazionale, 1974 p. 662 ss

(١) وفي هذا تقول المحكمة :

« Les dispositions invoqués par le demandeur se présentent =

ومظهر التراجع من جانب المحكمة يتمثل في أنها لم تشر - في أمرها الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - إلى أنها قد بحثت لإحتمالات اختصاصها - أو عدم

= comme constituant *prima facie*, une base sur laquelle la compétence de la cour pourrait être fondée, et qu'en conséquence la cour se propose d'examiner la demande en indication des mesures conservatoires présentée par le demandeur».

Affaires des Essais Nucléaires, Ordonnances du 22 Juin 1975, C. I. J. Rec., p. 102 (Australie cont. France) et p. 138 (Newze-land cont. France).

والواقع أن موقف المحكمة على النحو الذي أشرنا إليه له أهميته الخاصة إذا علمنا أن كلا من استراليا ونيوزيلندا قد اعتمدنا - في اسناد الاختصاص الى المحكمة - على حجتين :

أولاهما : الى دخول فرنسا طرف في الوفاق العام *Acte général* المبرم في جنيف سنة ١٩٢٨ الخاص بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والمعدل في سنة ١٩٤٩ .
ثانيها : الى تهريب فرنسا بقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية ٢٠ مايو سنة ١٩٦٦ ، والتصريح الاسترالي الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

على أن كلا هاتين الحجتين كانتا موضع شك نظراً للتساؤل من ناحية حول مدى استمرار التزام فرنسا بالوفاق العام المبرم في سنة ١٩٢٨ ، ومن ناحية أخرى حول مدى إفلات الدعوى المرفوعة من الدولتين المذكورتين ضد فرنسا من نطاق تهريب هذه الأخيرة بقبول الولاية الإلزامية للمحكمة نظراً لتحفظها بشأن المسائل التي تنطبق بالدفاع الوطني *Défence nationale* . فلو أخذنا في الاعتبار ذلك لعلمنا مدى أهمية ذكر المحكمة أنها تأمر باتخاذ تدابير تحفظية لاعتقادها أنها من الوهلة الأولى *Prima facie* تدغمضة بنظر الموضوع . فهذا يصحح على أية حال - أن المحكمة تستلزم وجود رابطة ما بين اختصاصها بالأمر بمثل هذه التدابير وبين ولايتها بنظر الموضوع . أنظر في تفنيد حجج كل من استراليا ونيوزيلندا ، الرأي المعارض للقاضي انياثيو بيتو .

C.I.J. Rec., 1972, p. 128.

اختصاصها — بنظر الدعوى ، ولو لأول وهلة على الاقل Prima Facie مثلما فعلت في أمرها الصادر بشأن التدابير التحفظية في قضية التجارب النووية . أما لماذا اعتبرنا موقف محكمة العدل الدولية في أحدث ما أصدرته من أوامر تراجعاً عن الأمر الصادر في شأن التدابير التحفظية في قضية التجارب النووية ، فلأن موقفها في شأن هذا الأخير يعد — في نظرنا — أكثر معقولية ، وأجدر بالتأييد من موقفها في الأمر الصادر بشأن التدابير التحفظية في القضية الخاصة بالافريز القارى لبحر ايجيه الذى نحن بصدد التعليق عليه . ووجهة نظرنا في هذا الصدد تستند للعديد من الأسباب التى نعرض لها بمناسبة دراستنا لمدى ارتباط سلطة المحكمة فى اتخاذ تدابير تحفظية بثبوت اختصاصها الرئيسى بنظر الموضوع .

مدى ارتباط سلطة المحكمة فى اتخاذ تدابير تحفظية بثبوت ولايتها بنظر الموضوع :

إذا كانت محكمة العدل الدولية قد استقرت على عدم الربط بين سلطتها فى اتخاذ تدابير تحفظية وبين فصلها فى المسائل المتعلقة بولايتها بنظر موضوع الدعوى ، وجعلت من سلطتها فى اتخاذ هذه التدابير رخصة أسندتها اليها نصوص نظامها الأساسى ولائحتها الداخلية، إلا أن ذلك النظر ليس من الأمور التى يسلم بها كل النقاد، بل إنه موضع خلاف حتى بين قضاة المحكمة أنفسهم عبروا عنه سواء فى آرائهم للفردية أو المعارضة على نحو ما يستبين لنا من بعد .

والواقع أننا نرى أن حسم هذا الخلاف يتوقف — الى حد كبير — على فهم المقصود بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية فيها صريحاً ، وما قد يستتبعه ذلك من التعرض لموقف الذى ينبغي على المحكمة أن تتخذه أزاء المسائل المتعلقة باختصاصها كلما أثبتت بمناسبة رفع دعوى أمامها .

وتعتقد ولاية المحكمة كلما كانت صالحة - من الناحية القانونية - لسماع الدعوى المرفوعة أمامها . وهى تصبح كذلك إذا كان أطراف الخصومه ذوى أهلية لرفع الدعوى أو لأن ترفع عليهم الدعوى ، وإذا كان موضوع الدعوى بما يصلح لأن تفصل فيه المحكمة (١) .

فلو أردنا أن نطبق هذه الأفكار على محكمة العدل الدولية لوجدنا أن ولايتها - فى الأصل - د ولاية اختيارية ، أى قائمة على رضا جميع المتنازعين بعرض أمر الخلاف عليها للنظر والفصل فيه . فإذا فقد التراضى بينهم جميعا استحال عرض النزاع على المحكمة ، وذلك وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من النظام الاساسى للمحكمة (٢) .

(١) ولقد ذهبت محكمة العدل الدولية فى رأيها للتعليق بأحكام المحكمة الادارية لتنظم العمل الدولى الى تحديد المقصود بولاية المحكمة الادارية ، وهى أفسار يمكن أن تمدق على المقصود بولاية الاجهزة القضائية بوجه عام ، وفى هذا نقول :

Les termes « Compétence pour connaître (Competence to hear) employés dans la demande d'avis signifient qu'il s'agit de déterminer si le Tribunal Administratif était juridiquement qualifié pour examiner les requêtes dont il était saisi et statuer au fond sur les prétentions qui y étaient énoncées.

Compétence du T. A. O. I. T. à l'égard de requêtes dirigées Contre l'U.N.E.S.C.O., Avis consultative du 23 oct. 1956, Rec. C.I.J., 1956, p. 77.

وبذهبه دويسون أن ولاية المحكمة لها مظهران ، مظهر شخصى يتمثل فى الاجابة على التساؤل : فى مواجهة من تفصل المحكمة فى الدعوى ، ومظهر (مؤسسى) يتمثل فى الاجابة على التساؤل : فيما تفصل المحكمة .

DUBISSON, op. cit., p. 133.

(٢) الاستاذ الدكتور حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى مصر ، دار النشر : دار الفكر العربى ، ١٩٦٠ ، ص ١١٣ .

بل أن ما يطلق عليه الاختصاص الالزامى لمحكمة العدل الدولية ، لا يفلت هو الآخر من الاطار الارادى للدول المعنية (١). كل ما هنالك أن الولاية الاختيارية للمحكمة تنعقد إما بناء على اتفاق خاص بين الدول المعنية على رفع الامر للمحكمة Compromis يتضمن اتفاقهم على عرض النزاع القائم بينهم على المحكمة ، وإما أن توجد لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تقر ولاية المحكمة بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذه الاتفاقيات . وواضح أن الاتفاق — فى مثل هذه الصورة — يتضمن من ناحية واقعة اللجوء الى المحكمة لعرض النزاع أمامها ويتضمن من ناحية أخرى تحديد مضمون النزاع . أما فى حالة اعلان قبول الولاية الالزامية للمحكمة Declaration facultative d'acceptation de la juridiction obligatoire de la Cour فان للدول الاطراف فى النظام الاساسى أن تصرح - وفق ما نصت عليه المادة ٣٦ فقرة ٣ من النظام الاساسى - بأنها بمقتضى تصريحها هذا ، ودون حاجة الى اتفاق خاص ، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية فى نظر جميع المنازعات القانونية التى تقوم بينها وبين دولة تقبل

دار النهضة العربية، ١٩٦٩ ، ص ١٠٦٨ وأنظر فى تفصيل كبير : الاستاذ الدكتور محمد طلعت النينى ، الاحكام العامة فى قانون الامم ، التنظيم الدولى ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٧٣٠ وما بعدها . الاستاذ الدكتور مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٧ وما بعدها . وأنظر أيضا :

DUBISSON, op. cit., p. 138 et ss.

(١) حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ١٠٦٩ ، وأنظر مؤلفنا فى الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٤ وما بعدها . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .
وأنظر هكس هذا : الاستاذة الدكتورة عائشة راتب ، التنظيم الدولى ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ص ١٩٧ .

الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق ببعض المسائل المحددة وهي : تفسير معاهدة من المعاهدات ، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي ، أو بتحقيق واقعة من الوقائع التي اذا ثبتت كانت انتهاكاً لالتزام دولي ، أو كانت متعلقة بنوع التعويض المقرتب على انتهاك التزام دولي ومدى هذا التعويض (١).

وواضح أن هناك تمايزاً بين كلا الاسلوبين اللذين تنعقد بهما ولاية المحكمة ، وهو تمايز يلقي بظله على سلطة المحكمة في تقدير مدى اختصاصها بنظر النزاع المعروض عليها . فالاسلوب الأول لا يثير صعوبة ما : فالدول إما أن تتفق — في كل حالة على حدة — على اللجوء الى المحكمة وتحدد في ذات الوقت موضوع الدعوى ، ويعنى ذلك أن المحكمة تتوافر لديها كافة عناصر لمعقاد ولايتها بمجرد اتفاق الدول المعنية أطراف النزاع على رفع الدعوى. كذلك لا تثار الصعوبة في الصورة التي يتفق فيها أطراف معاهدة ما مسبقاً على اللجوء الى محكمة العدل الدولية في المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ هذه المعاهدة . ففي هذه الحالة أيضاً لا يصعب على المحكمة التحقق من عناصر لمعقاد ولايتها بنظر الدعوى إذ أنه في كلا هاتين الصورتين لا يجادل أى من أطراف النزاع في ولاية المحكمة .

أما في إعلان قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية ، فالأمر يثير العديد من المشاكل الدقيقة :

أولاً : فن نحاسية نجد أن قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية يأتي

(١) أنظر في انتقاد صياغة المادة ٣٦ : محمد طلعت الخنيسي ، الاحكام العامة في قانون الامم ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥ وما بعدها .

في صور نصريح صادر من جانب واحد للدولة ما فهو لا يمشى اذن -
على عكس الصورتين السابقتين - رابطة اتفاقية تبادلية فورية يتراضى فيها
طرفاها أو أطرافها على اللجوء الى محكمة العدل الدولية^(١). ومن ناحية أخرى فإن
قبول الاختصاص الالزامي قد يأتي مطلقة من كل قيد، كما قد يأتي - وفق نص المادة ٣٦
فقرة ٣ - مقيدا بتحفيزات معينة، أو يمدد سريانه بفترة زمنية تطول أو تقصر؛
وكل هذا قد يثير اختلاف وجهات نظر أطراف النزاع المعروض أمام المحكمة
حول ولاية هذه الأخيرة بنظره : إما لادعاء عدم توافر الشرط الذي اشترطته
المادة ٣٦ فقرة ٢ بأن يكون كافة أطراف النزاع ممن قبلوا الاختصاص الالزامي،
ولما لأن موضوع النزاع يقع تحت طائلة تحفظ معين أبدته الدولة الطرف في
النزاع عند إعلانها قبول الاختصاص الالزامي .

ثالثا إذا كان موضوع النزاع في حالة الولاية الاختيارية متروك لارادة
أطرافه فمن المتصور أن ينصب على مسائل قانونية بحته ، أو على مسائل سياسية

VERZIJL J-H.W., La clause d'acceptation bilatérale ou (١)
multilatérale de la juridiction obligatoire de La Cour Interna-
tionale de Justice, Mélanges G. GIDEL, 1960, p. 577.

ويذهب أستاذنا الدكتور محمد طلعت الفنيمي الى أنه في الوقت الذي يعتبر فيه التصريح
بقبول الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية تعريفا صاددا عن الارادة المنفردة
للدولة المعنية ، الا أنه مع ذلك قبول معلق على شرط بأن تقبل الدولة الأخرى الالتزام
ذاته وهذا ما يخلق سلسلة من العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى التي تقبل
الالتزام ذاته .

أنظر مؤلفه في الاحكام العامة في قانون الامم ، التنظيم الدولي ، المرجع
السابق ، ص ٧٣١ وما بعدها .

أيضا . وبعبارة أخرى فإن اختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى يتحدد بما يتراضى الخصوم على رفعه إليها . أما في حالة الاختصاص الإلزامي فإنه مشروط بأن ينصرف إلى المسائل القانونية وحدها ، وأن تكون متعلقة بمسألة من المسائل الواردة في نص المادة ٣٦ فقرة ٢ (١) . ولذا فإن من المتصور أن يحادل المدعى عليه في ولاية المحكمة بنظر الدعوى نظراً لخروج موضوعها عن الحدود المذكورة . ولذلك فإن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جاء منطقياً في الحكم الذي تضمنته الفقرة السادسة من المادة ٣٦ إذ يقرر أنه « في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل في هذا النزاع بقرار منها » . وطبيعي أن ذلك الحكم لا ينطبق إلا في الأحوال التي ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة بموجب عريضة *Requête* ، وفي إطار الادعاء بأن للمحكمة ولاية الزامية في الدعوى ذلك لأنه لا يعقل — منطقياً — أن يشور مثل هذا الفرض في الأحوال التي ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة إستناداً إلى إتفاق خاص أو إتفاق مسبق .

وعلى ضوء ما سبق فإننا نتساءل عما إذا كان هذا الحكم ينصرف إلى الاختصاص الرئيسي للمحكمة بنظر الدعوى *Compétence principale* ، أم أنه يسرى أيضاً على إختصاصها الفرعي بنظر بعض الطلبات العارضة *compétence incidente* ؟ . وبعبارة أخرى نقول أنه إذا كانت المحكمة ملزمة بالفصل في المسائل المتعلقة بولايتها قبل الفصل في موضوع الدعوى — الذي يمثل الاختصاص الرئيسي لها — فهل هي ملزمة أيضاً بأن تفعل ذات الشيء قبل الفصل في بعض الطلبات والدفع التي أبدأها أحد أو بعض الأطراف أمامها ؟ . إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي أن يحدد موقع الأمور الداخلة في نطاق الاختصاص الفرعي للمحكمة — والتي منها الطلبات

والدفع — من الدعوى . وما إذا كانت تمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه الأخيرة أم أنها لا ترتبط بها على أى نحو ؟

لـمـستقر الـنـقـة على أن الطلبات المعارضة *demandes incidentes* ترتبط بالطلبات الأصلية التي تمثل موضوع الدعوى لارتباطاً وثيقاً . بل إن ذلك الارتباط هو الذى يبرر قيام المحكمة المختصة بنظر الموضوع بالفصل أيضاً فيما يثار أمامها من طلبات عارضة (١) . على أن ذلك لا يمنع أن تكون هذه الأخيرة متميزة مع ذلك — سواء من حيث موضوعها أو سببها أو أطرافها — عن الطلب الأصلي (٢) .

هذا الارتباط يصبح أكثر وضوحاً ، بل لعله يصبح من الأمور المفترضة كلما تعاقب الأمر بإجراء تحفظى أو وقى ، ويصبح لإختصاص المحكمة بنظر مثل هذه الطلبات مشروطاً بأن يعرض النزاع الموضوعى عليها (٣) .

فإذا كان مناط لإختصاص المحكمة بنظر الطلبات الوقتية بوجه عام ، والطلبات

(١) أنظر فى هذا : أحمد أبو الوفا ، للرجع السابق ، ص ١٨٨ الذى يرى أن الطلب المعارض لا يقبل إلا إذا كان متصلاً بالطلب الأصلي ومرتبطة به .
وأنظر أيضاً : رمزي سيف ، للرجع السابق ص ٣٢٩ - ٣٣٠ وكذلك ص ٣٣٣ - ٣٣٥ و ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) إبراهيم نجيب سعد ، للرجع السابق ، ص ٦١٨ . ولذلك ذهبت محكمة النقض إلى القول بارتباط مصير الطلب الوقتى باتخاذ إجراء تحفظى بالحكم فى موضوع الدعوى :
تقضى مدنى الصادر فى ١٢ يونيو ١٩٦٩ ، بمجموعة أحكام النقض ص ٣ ص ٩٥٧ .

(٣) أنظر فى تفصيل كبير :

GUYOMAR G., *Commentaire du Règlement de la Cour Internationale de Justice*, Paris, Pedone, 1973, pp. 353 - 354.

بإتخاذ إجراءات تحفظية بوجه خاص هو الارتباط بين هذا النوع من الطلبات وبين الطلب الاصلى ، فانه يصبح من المنطقى أن تتحقق المحكمة بأدى ذى بدء من إختصاصها بنظر الموضوع قبل أن تفصل فى الطلب العارض تطبيقا لقاعدة أن الفرع يتبع الاصل .

يبقى لنا أن نفصح عن رأينا — وعلى ضوء ما سبق من أفكار — فى موقف محكمة العدل الدولية الذى إتخذته من مسألة مدى إختصاصها بالفصل فى طلب الامر بإتخاذ تدابير تحفظية بمناسبة قضية الافريز القارى لبحر إيجيه المرفوعة من اليونان ضد تركيا .

تقدير موقف محكمة العدل الدولية من إختصاصها بإتخاذ تدابير تحفظية :

سبقت الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد درجت على عدم ربط سلطتها فى إتخاذ تدابير تحفظية بثبوت إختصاصها بنظر الموضوع . وقد تأكد موقفها هذا فى الامر الصادر منها فى ١١ سبتمبر ١٩٧٦ فى شأن التدابير التحفظية التى طلبتها اليونان فى القضية المتعلقة بالافريز القارى لبحر إيجيه .

ونحن إذ نخالف وجهه نظر المحكمة فى هذا الصدد ، فإن رأينا يصدر عن إقتناعنا بوجود ارتباط وثيق بين مثل هذه التدابير وبين الحق الموضوعى ، الامر الذى كان يقتضى من المحكمة أن تتحقق أولا من ثبوت ولايتها بنظر الدعوى قبل أن تفصل فى طلب اليونان بإتخاذ تدابير تحفظية . هذا الارتباط يتخذ عدة مظاهر نعرض لها فيما يلى .

أولاً : ارتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى بسبب الهدف من هذه التدابير :

على الرغم مما ذهب إليه المحكمة من قرارات في شأن التدابير التحفظية ولا يؤثر على أي نحو على إختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى ، كما أنه لا يخل مطلقاً بحقوق الخصم ، إلا أن ذلك ليس دقيقاً على إطلاقه ، فالنظر إلى طبيعة هذه التدابير وإقتضاها من وراء إتخاذها قد يمس مباشرة حقوق الأطراف من ناحية ، ومنى الفاعلية التي سيتمتع بها حكم المحكمة المتعلق بها حال صدوره من ناحية أخرى . فهذه التدابير — كما قيل بحق — تهدف إلى المحافظة على الحق لتحقيقه مستقبلاً فهي إجراءات تكمل إجراءات التقاضي أو إجراءات التنفيذ العادية بالمحافظة على الوسائل التي تضمن تحقيق الحق بعد تقرير الحماية له وعلى ذلك يمكن القول . . . بأن التدابير التحفظية وسائل لحماية الحق لسد النقص في وسائل حمايته العادية إذ أنها تجعل تحقيقه ممكناً في المستقبل وتؤكد بذلك أن صاحب المركز القانوني الذي تترتب له الحماية القضائية سوف يحصل على الحماية القانونية الفعالية (١) وعلى ذلك فإنه من المنصور أن تقضى المحكمة بتدابير تحفظية طلبها المدعى ثم يتبين لها عدم ولايتها بنظر الدعوى لسبب أو لآخر ، فيلحق ذلك ضرراً بمن إتخذت هذه التدابير في مواجته .

ولعل ذلك هو سند وجهة النظر القائلة بأن قيام المحكمة بالتعرض لمدى ولايتها بنظر الدعوى — حق ولو تم ذلك بصورة ظاهرية *prima facie* ينبغي أن يكون أحد الاعتبارات الأساسية التي نعتد بها المحكمة في قرارها الخاص باتخاذ

(١) إبراهيم نجيب سد ، المرجع السابق ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

وأنظر أيضاً في وظيفة التدابير التحفظية وفي اعتبارها دفعا لخطر مستقبل وحماية حقوق أطراف النزاع ومراكزهم القانونية

Periculum in mora status di pendente lite.

TESAUROG iuseppe, Le misure cautelari della Corte internazionale di Giustizia, in: Comunicazioni e studi, vol 15, 1975; pp.882 e ss.

التدابير التحفظية . وعلى ذلك فانه في الاحوال التي لا يوجد فيها — من الناحية الظاهرية — أى احتمال معقول لولاية المحكمة بنظر الدعوى فانه لن يكون هناك معنى لان تأمر المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية ضمانا لتنفيذ حكم في دعوى لن تنظرها المحكمة . (١)

ثانيا إرتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى بسبب وحدة الخصوم لعل من الآراء ذات الدلالة الخاصة التي يمكن أن تذكر في تأكيد مدى إرتباط اختصاص المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية باختصاصها بنظر الموضوع ما ذهب اليه القاضيان عبد الحميد بدوى وفينيارسكي في رأيهما المارض المرفق بأمر المحكمة الصادر بشأن التدابير التحفظية التي طلبتها انجلترا في مواجهة ايران في القضية الخاصة بالاشركة الانجلو — ايرانية للبترول . فلهذا ذهب القاضيان

Opinion individuelle de JIMENEZ DE ARECHAGA, à (١)
l'ordonnance du 11 Sep. 1976, Affaire du Plateau Contenental,
op. cit., p. 16.

وأنظر في هذا للنبي أيضا الرأي الفردي للقاضي سينج المرفق بذات الأمر والذي

جاء فيه :

« L'objet même de la protection des droits des parties (pendente lite) est de permettre l'exécution de l'arrêt futur. La pierre de touche est donc la perspective véritable d'une possibilité réelle de compétence parait donc s'imposer si la Cour ne veut pas se trouver dans la situation facheuse d'avoir accordé des mesures conservatoires et de constater par la suite qu'elle ne statuera jamais sur le fond de l'affaire».

Ordonnance, du 11 spe. 1976. op. cit., p. 18.

المذكوران الى القول بأن مشكلة التدابير التحفظية ينبغي أن ترتبط — في نظر المحكمة — بمسألة ولايتها بنظر موضوع الدعوى . فهي لا تستطيع أن تأمر باتخاذها ما لم يستتب لها — على الأقل من الناحية الظاهرية — بأنها مختصة بنظر الموضوع .

ثم يعرض القاضيان لمذلول المادة ١٤ من النظام الأساسى للمحكمة الذى يستند الى المحكمة سلطة الامر باتخاذ تدابير تحفظية ومتى رأت أن الظروف تقتضى بذلك (١) فيقرران أن الحكم الوارد فى المادة المذكورة ، يفترض ثبوت الولاية للمحكمة بنظر الموضوع ومن ناحية أخرى فإن هذه المادة قد وردت فى الفصل الخامس بالإجراءات ، كما أنها تتحدث عن أطراف ، الدعوى ومن ثم فينبغى أن تكون هناك إجراءات ، كما ينبغى أن يكون هناك أطراف ، بالمعنى الذى قصده النظام الأساسى (٢) وهذا لن يتحقق بطبيعة الحال إلا إذا ثبتت الولاية بنظر الموضوع للمحكمة ، فلن توصف الدول التى ترافعت للمحكمة بوصف أطراف الدعوى ، ما لم يكونوا صالحين لأن يمثلوا أمام المحكمة وفقاً للإجراءات التى قررها النظام الأساسى . ومنذ هذه اللحظة التى تنعقد فيها الولاية للمحكمة .

والمحكمة فى تثبتها بأدى ذى بدء من وجود أطراف للدعوى فإنها قد تواجه بصعوبة مؤداها أنه فى الأحوال التى ترفع إحدى الدول الدعوى بموجب طلب Réquête قد تنازع الدولة المدعى عليها فى ثبوت ولاية المحكمة بنظر الدعوى لعدم توافر شروط انعقاد ولايتها وفقاً لنظام القبول الإلزامي .

(١) ، (٢) الرأى المعارض لكل من الناضى عبد الحميد بدوى والقاضى فينيارىسى :

Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co., Ordonnance du 5 Juillet 1951, C.I.J. Rec., 1951, p. 96.

لاحتصاص المحكمة . ومن ثم فإنها لا ترى نفسها ملزمة بالمشول أمام المحكمة . وهذا ما حدث بالضبط في قضية الافريز القارى لبحر ايجيه التى نحن بصدد التعليق عليها . ذلك أن تركيا قد ذهبت الى أنه لا يتوافر فيها صفة ، الطرف ، في الدعوى المرفوعة ضدها من اليونان ، ومن ثم فإنها لم تمثل أمام المحكمة .

ففى هذه الحالة والحالات المماثلة نرى أن المحكمة عليها أن تسلك وفق ما يقتضيه حكم المادة ٥٣ من النظام الاساسى الذى ينص على أنه ، اذا تخلف أحد الطرفين عن الحضور ، أو عجز عن الدفاع عن مدعاء جاز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة أن تحكم بطلباته وعلى المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تتثبت من أن لها ولاية القضاء وفقا لأحكام المادتين ٣٦ ، ٣٧ ، والمحكمة اذ تفعل ذلك فإنها فى واقع الامر انما تتحقق من أن رافع الدعوى له الحق فى رفعها ، والمرفوعة عليه الدعوى له صفة فى أن يكون مدعاه عليه . أى أن عليها أن تتحقق من وجود أطراف للدعوى (١) .

هذا الالتزام لا يقع على عاتق المحكمة — فى نظرنا — فيما يتعلق بموضوع الدعوى فحسب ، وإنما يصدق أيضا فى حالة قيام طلب اتخاذ تدابير تحفظية أيضا . ذلك أن وحدة الخصوم — سواء بالنسبة للطلب الخاص باتخاذ تدابير تحفظية أو بالطلب الموضوعى المرفوعة به الدعوى — توجد مظهرا آخر من مظاهر ارتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى ، بحيث أن التزامها بالتثبت

(١) أنظر رأى الفردى للقاضى سنج .

Ordonnance du 11 Sept. 1976, op. cit., p. 18.

وأنظر أيضا رأى الفردى للقاضى مورزوف ، ذات المرجع ص ٢٢ .

من ولايتها لا ينصرف فحسب إلى المسائل المتعلقة بالموضوع . وإنما ينصرف أيضا إلى ولايتها بالامر باتخاذ تدابير تحفظية .

أثر عنصر الاستعجال في تحقق المحكمة من ثبوت اختصاصها :

استقر الفقه والقضاء على اعتبار طابع الاستعجال Urgence هو العنصر المميز للظروف التي تبرر قيام المحكمة باتخاذ التدابير التحفظية انقضاء الاضرار التي يتعذر تداركها عند صدور الحكم في موضوع الدعوى . ولعل ذلك ما أراده واضعو المادة ٤١ من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية بنصهم على أن المحكمة أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية متى رأت أن الظروف تقتضي بذلك ، (١) . كذلك فإن قضاء محكمة العدل الدولية قد اتخذ من عنصر الاستعجال معيارا لمدى ضرورة الامر باتخاذ تدابير تحفظية . فهي تأمر بها إن توافر هذا العنصر

(١) أنظر في عرص ذلك .

COCATRE - ZILGIEN André, Les Mesures Conservatoires en droit international,

المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ١١ ، ١٩٥٥ ص ٩٦ وما بعدها (الجزء الاخرى) .

BARILLE Giuseppe, Sulle misure cautelari nell'Affare degli sprementi nucleari, Riv. di diritto internazionale, 1974, pp. 28 es.

وأنظر كذلك في معنى الاستعجال :

أبراهيم نجيب سعد ، المرجع السابق ص ٣٢٤ وما بعدها . ونلفت النظر إلى أننا سنتناول هذه الفكرة بالدراسة فيما يلى .

وتغض النظر عنها إن تخلف (١).

(١) ذهبت المحكمة في قضية التجارب النووية المرفوعة من قبل من استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا الى وجود ثمة ظروف تنصم بطابع الاستعجال تبرر - بوجودها - أن تأمر المحكمة باتخاذ اجراءات تحفظية . وفي هذا تقول :

«... aux fins de la présente procédure, il suffit de noter que les renseignements soumis à la Cour, y compris les rapports du Comité Scientifique des Nations Unies pour l'étude des affets des rayonnements ionisants présentés entre 1958 et 1973 n'excluent pas qu'on puisse démontrer que le dépôt en territoire Australien de substances radioactives provenant de ces assais cause un préjudice irréparable à l'Australie».

Affaires des Essais nucleaires, Ordonnances du 22 Juin 1973, p. 103.

كما أن تخلف عنصر الاستعجال في صدد التدابير التحفظية التي طلبتها اليونان في مواجهة تركيا في قضية الافريز القاري لبحر ايجه كان مبررا - من وجهة نظر المحكمة - لرفض طلب اليونان . على أننا نتحفظ - كما دينا في البيان - على وجهة نظر المحكمة . وفي هذا تذكر المحكمة المبدأ الذي يحكم سلطتها في الأمر باتخاذ هذه التدابير فتقول :

«Considérant que le pouvoir d'indiquer des mesures conservatoires conféré à la Cour par l'article 41 du statut présuppose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être causé aux droits en litige devant le juge...».

إلا أنها مع ذلك لا ترى أن ما أنته تركيا من نشاط يتخطى ظروفها من شأنها أن توجد حالة الاستعجال التي تبرر الأمر باتخاذ هذا التدابير ، فتقول :

«La simple possibilité d'une atteinte aux droits en litige devant la Cour ne suffit pas à justifier l'exercice du pouvoir exceptionnel d'indiquer des mesures conservatoires que la Cour tient de l'article 51 du statut».

انظر : Ordonnance du 11 Septembre 1976, op. cit., p. 10 et 11.

ولقد استخلص الفقه وعدد من قضاة محكمة العدل الدولية — في آرائهم الفردية — نتيجة مؤداها أن عنصر الاستعجال يقتضى من المحكمة أن تكتفى بنحو مبدئى اختصارها بنظر موضوع الدعوى بصورة مختصرة *Cognitio summaria* ، أو من الناحية الظاهرية *prima facie* مرجحة البحث المفصل لمدى ولايتها بنظر الدعوى للوقت الذى يتصدى فيه لنظر الموضوع (١).

على أننا نرى لعنصر الاستعجال أثر آخر لا يودى الى دفع المحكمة الى أن تبحث بصورة مختصرة ، أو من الناحية الظاهرية ، لاختصاصها ، وإنما لمدى ما يستقر لديها — بعد البحث المختصر أو الظاهرى للحجج التى تسند الحق المدعى به — من احتمال الحكم للمدعى بما طلبه أم عدم احتمال ذلك. فالمحكمة ينبغي أن تثبت على نحو يقينى — وليس بعد بحث ظاهرى أو مختصر — من ولايتها بنظر الدعوى. فهذا شرط ضرورى وأولى لكي تفصل المحكمة فى الأمور التى تضمنتها العريضة التى ترفع بها الدعوى *la Requête* سواء كانت من قبيل الطلبات الأصلية *principale* أو كانت من قبيل الطلبات العارضة *incidente* . وعلى ذلك فإن قيام المحكمة بالفصل فى الطلب العارض باتخاذ اجراء تحفظى يفترض أنها قد تيقنت — نهائيا — من ولايتها بنظر الدعوى. أما الأثر الذى يحد منه عنصر الاستعجال فإنه يتمثل مع ما يحدثه هذا العنصر فى سلطة القاضى المستعجل. عند نظر الدعوى المستعجلة فى النظم القانونية الوطنية حيث يقتضى هذا العنصر من المحكمة أن تمتنع عن الفصل فى أصل الحق ، كما يمتنع عليها بناء حكمها فى الطلب

(١) تشير بالذات الى الفقه وآراء القضاة الذين يؤيدون تصدى المحكمة لبحث مدى ولايتها قبل التصدى للفصل فى طلب اتخاذ تدابير تحفظية . ولقد سبقت لنا الإشارة اليهم فى مواضع عدة .

المستعجل على نتيجة بحثها في أصل الحق وفحصها لمستندات الخصوم وتحقيق مزاعمهم فيما يتعلق بالحق المتنازع عليه على أن ذلك لا يعنى — كما قيل بحق — أن يحظر على القاضى المستعجل تماماً البحث في أصل الحق وإذ لا يتصور أن يتمكن قاضى الأمور المستعجلة من الحكم في الاجراء الوقتى على وجه دون آخر بإجابة طالب الاجراء الوقتى الى طلبه أو رفض إجابته اليه ، إذا كان ممنوعاً من كل بحث في أصل الحق وفي المستندات المتعلقة به ولذلك جرى القضاء على أن القاضى الأمور المستعجلة أن يبحث موضوع النزاع وأن يطلع على المستندات المتعلقة به لا ليكون في شأنه رأياً قاطعاً يبقى عليه حكمه في الاجراء الوقتى المطلوب منه ، وإنما هو يبحث بحثاً سطحياً للاستفادة بهذا البحث في إجابة طالب الاجراء الوقتى الى طلبه أو عدم إجابته اليه . . . على أن يكون بحثه عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون ذو وجه الصواب في الطلب المبرورض عليه ، (١)

مثل هذه الأفكار وإن كانت خاصة بسلطة القضاء المستعجل في ظل النظام القانونى الوطنية ، إلا أننا نرى معقوليتها بالنسبة لسلطة محكمة العدل الدولية بالنسبة لما يطلب من طلبات عارضة يتوافر فيها عنصر الاستعجال ، ذلك أن هذا الاثر ليس متعلقاً — فى رأينا — بنظام قانونى دون آخر بقدر ما هو نتيجة لما يوجبه عنصر الاستعجال من المحكمة التى تنظر في الطلب المتعلق بأمر من الأمور المستعجلة على نحو يختلف عن نظرها فى موضوع الحق المتنازع عليه ، على أنه في جميع الاحوال فانها ينبغى أن تكون ذات ولاية لنظر مثل هذه الدعوى الموضوعية المرفوعة أمامها .

(١) رمزى سيف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

الفصل الثاني

الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية

تصدت المحكمة في بحثها عن مدى جدية طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية الى دراسة الحجتين اللتين احتجت بهما اليونان لتبرير طلبها هذا ، وهما :

أولاً : أن ما أتنه تركيا من نشاط في بحر ايجه يعد اعتداء على الحقوق السيادية *droit souverains* الخاصة باليونان في الافريز القارى لبحر ايجه .
ثانياً : أن هذا النشاط يعد تهديداً للأمن والسلام الدولي في المنطقة (١).

ولقد انتهت المحكمة في أمرها الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧٦ الى رفض طلب اليونان على اعتبار أن هاتين الحجتين لم تصلا — في نظرهما — إلى الحيد الذي يستوجب منها الأمر باتخاذ التدابير التحفظية المطلوبة . واستندت في رفضها لهما الى أساسين تتناوھا بالتعليق فيما يلي :

أولاً : المحكمة ترى أن نشاط تركيا في بحر ايجه لا يضر بالحقوق السيادية لليونان :

ذهبت محكمة العدل الدولية إلى أن الدراسات والتجارب التي أجرتها سفن الابحاث التركيه في منطقة الافريز القارى لبحر ايجه ليست من شأنها الإضرار بالحقوق السيادية الاستثنائية لليونان على هذه المنطقة — في حالة الاعتراض لهذه الأخيرة بها — ضرراً لا يمكن تداركه .

(١) أنظر الفقرة ٢٧ من عرضة اليونان *Réquete* السابق الاشارة

ولما كان تحقق الضرر أو الخشية من وقوع ضرر لا يمكن تداركه
 prejudice irréparable يعد — في نظر المحكمة — شرطا لتطبيق المادة ٤٠ من
 النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، فإن المحكمة قد انتهت الى رفض الأمر
 باتخاذ مثل هذه التدابير على اعتبار أن ما أنته تركيا من نشاط لا يعد من طبيعة
 تستوجب تطبيق المادة المذكورة (١) ، نظراً لأنه يمكن دائماً أن تعوض اليونان
 تعويضاً مناسباً في حالة ثبوت الضرر الذي تدعيه اليونان نتيجة لنشاط تركيا في
 المنطقة المذكورة .

والمأمل في موقف المحكمة من إدعاء اليونان من وجود خطر على حقوقها
 السيادية الاستثنائية يرى مدى البساطة التي رفضت بها المحكمة هذا الادعاء ،
 دون أن تكلف نفسها مشقة البحث في مدى جديته . فكما قيل بحق أنه كان على

(١) ولي هذا تقول المحكمة :

«Considérant qu'en l'espèce la violation, rapprochée à la Turquie,
 de l'exclusivité du droit revendiqué par La Grèce de recueillir
 des renseignements sur les ressources naturelles de zones du
 plateau Continental pourrait, si ce droit était établi, donner
 lieu à une réparation appropriée; de sorte que la Cour n'est
 pas en mesure de considérer la violation alléguée des droits
 de la Grèce comme un risque de préjudice irréparable aux
 droits en litige devant elle exigeant l'exercice du pouvoir
 d'indiquer des mesures conservatoires qu'elle tient de l'article
 41 du Statut».

Réquête, op. cit., p. 11.

وأنظر أيضاً في ذات المعنى منطوق الأمر الصادر من المحكمة . المرجع
 المشار اليه ، ص ١٤ .

المحكمة أن تتحقق — على الأقل من الناحية الفنية ، وكما سبق أن فعلت ذلك من قبل بصدد قضية التجارب الذرية — من مدى اعتبار الأبحاث والدراسات التي تجريها تركيا على الأفريق القارى للآزر اليونانية ذات أثر ضار على حقوق اليونان (١) .

ومن ناحية أخرى فإن المحكمة فى تفسيرها لشروط تطبيق المادة ٤١ من نظامها الاساسى اعتنقت معياراً ضيقاً ، فالمادة المذكورة اذ تخول رخصة الامر باتخاذ تدابير تحفظية سواء بناء على طلب ذوى الشأن أو من تلقاء نفسها فانما تعلق ذلك على شروط وجود ظروف تقضى بذلك ، دون تحديد لمساهمة هذه الظروف ، وطبعاً أن المحكمة تتمتع — ولا شك — بساطة تقديرية

(١) أنظرى هذا :

GROSS LEO, The dispute between Greece and Turkey concerning the continental shelf in the Aegean, A.J.I.L., No. 1, 1977. p. 41.

وفى هذا يقول :

“One wonders... how the Court could [have arrived at the conclusion that the prejudice if one was found to have been created by Turkey was “capable of reparation by “appropriate means” without some inquiry and expert opinions, and how the Grece could be compensated for the “information” aquired by Turkey.

وأنظر أيضاً الفقرة ٢٩ من الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية فى قضية التجارب الذرية بين استراليا وفرنسا بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٣ . وللنشور فى :

Rev. di Diritto internazionale, 1973, No. 3, p. 545.

واسعة في تقدير مثل هذه الظروف . ولكن ينبغي أن تتحقق المحكمة — على أية حال — من توافر عنصر الاستعجال *urgence* الذي يبرر — وفق ما نوحى به روح المادة المذكورة — اتخاذ مثل هذه التدابير . (١)

هنا نتساءل عما هو المقصود بعنصر الاستعجال ؟ وكيف فهمته المحكمة في تصديها لبحث الظروف التي تستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ؟

يجيب جوجنهم عن التساؤل حول المقصود بعنصر الاستعجال بأن هناك بعض الاتجاهات التي تذهب إلى أنه لا يتحقق إلا بوجود تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه *préjudice irréparable* ، ، بينما يرى البعض الآخر أنه يكفي لتحقيق عنصر الاستعجال أن يقوم خطر قيام حوادث أو ظروف مؤسفة (٢) .

(١) واعتبار عنصر الاستعجال أساساً للأمر باتخاذ التدابير التحفظية يستنتج كذلك من نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ من لائحة المحكمة التي تقر أنه إذا لم تكن المحكمة منمقة فإن على رئيسها دعوة أعضائها بلا تأخير وإلى أن يتم إنعقاد المحكمة فإن لرئيسها أن يتخذ ، كلما كان لذلك مقتض ، من التدابير ما يراه ضرورياً للجل إنعقاد المحكمة مفيداً . كذلك تنص الفقرة السادسة من أن المحكمة تستطيع أن تأمر من تلقاء نفسها باتخاذ تدابير تحفظية . فإن لم تكن في حالة إنعقاد ، كان لرئيسها أن يدعو أعضائها لي طرح أمامهم مسألة مدى ملائمة الأمر بهذه التدابير .

(٢) يقول جوجنهم :

“Les uns prétendent” que l’objet des mesures conservatoires prévues au statut de la Cour est de sauvegarder les droits de chacun en attendant que la Cour rende sa décision savoir pour autant que le préjudice dont ces =

فاذا تتبعنا مسلك محكمة العدل الدولية ، ومن قبلنا مسلك المحكمة الدائمة للعدل الدولي في فهمها لعبارة الظروف التي تقتض الامر باتخاذ تدابير تحفظية ، لو وجدنا أنهما ترددا بين اعتناق مقياس ضيق وآخر أكثر اتساعاً لتحديد المصمود به عنصر الاستعجال الذي يتوقف على تحققه أو عدم تحققه الامر باتخاذ التدابير التحفظية أو عدم الامر بها . فتارة نجد أنها تشترطان تحقق ضرر لا يمكن تداركه كمجرد الامر باتخاذ هذه التدابير . وتارة أخرى نجد أنها تكتفيان بتحقيق ظروف

= droits sont menacés serait irréparable en droit et en fait" tandis que d'autres soutiennent que "la Cour a également compétence pour indiquer des mesures conservatoires dans le seul dessein de prévenir des occurrences regrettables et des incidents fâcheux".

GUGGENHEIM P. : Les mesures conservatoires dans la procédures arbitrales et judiciaires, R.C.A.D.I., 1932/II, p. 693.

وأنظر أيضا في تعريب تأسيس إتخاذ التدابير التحفظية على فكرة الاستعجال في إطار محكمة العدل الدولية مع ما جرت عليه السوابق القضائية في إنجلترا :

WORTLEY B A , Interim reflections on procedures for interim mesures of protection in the International Court of Justice, Comunicazioni e studi, Vol. X IV, 1978, p. 1009 ss.

وأنظر في عنصر الاستعجال بوجه عام :

JESTAZ Ph. : L'urgence et les principe classiques du droit civil, L.G.D.J., 1968.

لا يخشى معها تحقق هذه الدرجة من الضرر (١) .

(١) في أول قضية أثبتت بشأنها مشكلة تحديد أساس اتخاذ التدابير التحفظية - وهي قضية المعاهدة الصينية اليابانية المبرمة في ٢ نوفمبر ١٨٦٥ - ذهب رئيس المحكمة الى أن الضرر الذي لحق بهلجيكا نتيجة تعلق الصين من أحكام المعاهدة :

“ne serait être moyennant réparée par le versement d'une simple indemnité ou par une autre prestation matérielle”.

C.P.J.I., Rec. Serie C, No 61-1, p. 306.

وواضح أن المعيار الذي تم إعتناقه هو المعيار الضيق الذي يؤسس الأمر باتخاذ تدابير تحفظية على وجود تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه .

وفي قضية جنوب شرق جرويلاند أثبتت مشكلة معيار تحديد عنصر الاستبصال الذي يستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، وقيل بأنه لا يشترط أن يكون هناك تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه ، وإنما يكفي أن تتحقق ظروف يخشى معها وقوع حوادث وظروف مؤسفة . على أن المحكمة سكنت عن تحديد موقفها في هذا الصدد . واكتفت بالقول بأن الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية قد تكون ممثلة في عمل أو امتناع عن عمل ، دون تحديد لماهية أى منها ، أو درجة الاضرار التي ينبغي أن يكونا عليها :

Affaire de GROELAND du Sud-Est., C.P.J.I. Rec., 1932, Serie A/B, No. 48, p. 284.

ولقد اتفقت محكمة العدل الدولية موقفا مماثلا لهذا الموقف الأخير للمحكمة السابقة عليها في قضية شركة البترول الإيرانية الانجليزية حيث اكتفت بالقول بأن « ظروف الحال تقتضي الأمر باتخاذ تدابير تحفظية » .

C.I.J. Rec., 1951, p. 89.

وهي في صدد القضية موضوع هذا البحث نجد أنها رفضت طلب اليونان باتخاذ

وكذلك في قضية INTERHANDEL لم تفصح المحكمة عن موقفها في هذا الصدد .
أنظر :

FAVOREU L., Les ordonnances des 17 et 18 Août 1972 dans
l'Affaires de la Competence en matière de pêcheries,
A.F.D.I., 1972, p. 300.

على أن محكمة الدل الدولية عادت بعد ذلك فانتقلت موقفها واضحا من هذه المشكلة في
قضية مصايد الأسماك بين كل من إنجلترا وللمانيا من جانب وأيسلندا من جانب آخر
حيث قررت :

« Considérant que le droit pour la Cour, d'indiquer des mesures
conservatoires, prévue à l'article 41 du statut...
presuppose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être
causé aux droits en litige devant le juge ».

Affaire de la Competence en matière de la pêcheries, Ordon-
nance du 17 août 1972, page 21, C.I.J., Rec. 1972.

وهذا للميار تم اعتناقه أيضا في قضية التجارب الذرية التي رفعها كل من استراليا
ونيوزلندا ضد فرنسا . وقد جاء في الأمر الصادر من المحكمة في ٢٢ يونيو
سنة ١٩٧٣ أنه :

« Considérant que le pouvoir d'indiquer des mesures conserva-
toires conféré à la Cour par l'Article 41 du Statut a
pour objet de sauvegarder les droits des parties en
attendant que la Cour rende sa décision, qu'il présup-
pose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être causé
aux droits en litige... ».

أنظر نص هذا الأمر في :

'Rivista di Diritto Internazionale, 1973, No. 3, p. 543.

تدابير تحفظية لأن هذه الدولة الأخيرة قد عجزت عن اثبات أن الضرر الذي قد يلحق بها هو من النوع الذي يتعذر معه تداركه .

والضرر الذي يتعذر تداركه — في رأى المحكمة — هو الذى يؤدي إلى الاجهاز على الشئ أو العلاقة الى تمثيل موضوع النزاع قبل اصدار الحكم النهائي في شأنه على نحو يجعل من نظر المحكمة للدعوى أو الاستمرار فيها أمر لا طائل من وراءه (١) أما أن تتدهور العلاقات فيما بين الدولتين ، أو أن تفسد رقة الخلافات فيما بينها فهذا لا يصل في نظر المحكمة الى تحقيق الظروف التى تتمشى من المحكمة وفقاً للبادة ١٤ أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية، وكل ما يبقى للميونان هو أن تحصل — في حالة الاعتراف لها بما تدعيه من حقوق — هو الحصول على تعويض نقدي أو عيني من تركيا .

والواقع أن المحكمة باعترافها وجهة النظر هذه إنما ترسى سابقة على جانب

(١) أنظر في هذا الرأى الفردى للتقاضى الياس الذى جاء فيه :

« On a souvent affirmé que le préjudice aux droit en cause consiste soit en une destruction physique soit dans la disparition de ce qui fait l'objet du différend... Il semble donc que l'aggravation ou l'extention du différend doive se rapporter à une situation ou à un état de fait susceptible d'être aggravé par l'action d'une partie; ou des deux, avant la décision finale — c'est-à-dire par quelque chose qui puisse empêcher de statuer utilement ».

الإمر الصادر من المحكمة في ١١ سبتمبر ١٩٧٦ . . . المرجع السابق ص ٢٨ .

كبير من الخطورة . اذ انها تؤيد بذلك منطق الامر الواقع ، وهو ما قد يدعو حقاً الى القلق . فقد تجد دولة ما نفسها مهددة بسلوك من جانب دولة أخرى ، ولا يبقى لها في النهاية سوى أن ترضى بمقابل مادي أو تعويض عيني لقاء ما قد يلحق بها من أضرار .

ومن ناحية أخرى فإنه حتى ولو تمسكنا مع المعيار الذي اعتنقته المحكمة للظروف التي تستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، واشترطها أن يكون هناك ضرر يتعذر تداركه ، فإننا نرى أنه كان الأولى بالمحكمة أن تصف ما أتمته تركيا من سلوك إنما يدخل في حظيرة السلوك المؤدى إلى ضرر لا يمكن تداركه . أن الحق الذي تدعيه اليونان على جزر بحر ايجه إنما يدخل في نطاق حقوق السيادة (١)

(١) تنص المادة الثانية من معاهدة جنيف المتعلقة بالأفريز القارى المبرمة فى سنة ١٩٥٨ أن حق الدولة على أفريزها القارى يعد من قبيل حقوق السيادة التى تمنح لها سلطات استثنائية متعلقة بالاستقلال والبحث والتنقيب فى هذه المناطق ، كما يتمتع على الدول الأخرى اتخاذ مثل هذا النشاط دون رضا الدولة الساحلية . ولقد تأكد هذا فى الحكم الصادر من محكمة العدل الدولية فى خصوص الإفريز القارى لبحر الشمال :

Affaire du plateau continental de la Mer du Nord, C.I.J., Rec. 1969, p. 22, 39 et 42.

وقد اعتنق المشروع الرسمى الذى صدر عن المؤتمر لقانون البحار (الدورة الثالثة بـنيويورك) هذا الاتجاه أيضاً حيث قررت المادة ٧٧ من المشروع الرسمى على أنه :

١ - تمارس الدولة الساحلية على (الرصيف القارى) حقوق سيادة لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية .

٢ - تكون الحقوق المشار إليها فى الفقرة ١ خالصة بمعنى أنه ، إذا لم تقم الدولة الساحلية باستكشاف (الرصيف القارى) أو استغلال موارده الطبيعية ، فلا يجوز لأحد أن يضطلع بهذه الأنشطة بدون موافقة صريحة من الدولة الساحلية . . . »

A/CONF. 62/WP. 10.

وثيقة صادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٧ .

وأنظر فى تفصيل كبير حول حق الدولة على أفريزها القارى :

محمد طلعت النخيسى ، القانون الدولى البحرى فى أبعاده الجديدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٢٧٧ وما بعدها ، وخاصة ص ٢٨٢ وما بعدها .

التي لا تقبل بتطعيمها إلا أحد فرضين : فهي إما أن تحترم ، وإما ألا تحترم بأن تكون محلاً للاعتداء . وحينما يتحقق هذا الفرض الأخير فإنه يلحق بالدولة المعتدى عليها ضرراً لا يمكن تداركه . صحيح أنه قد يكون من أثر الاعتداء على حق السيادة حدوث إضرار يمكن تقويمها - بصورة أو بأخرى - مالياً . أما حق السيادة من حيث هو فإنه يمتنع به ضرر لا يمكن تداركه (١) .

واعلم هذا التصور هو الذي يجعنا من ناحية تؤيد موقفاً سابقاً لمحكمة العدل الدولية متعلقاً بقضية التجارب الذرية . وهو ما يدفعنا - من ناحية أخرى - إلى مخالفة ذات المحكمة فيما ذهبت إليه في القضية موضوع هذا البحث .

ففي قضية التجارب الذرية أمرت محكمة العدل الدول باتخاذ تدابير تحفظية بناء على طلب كل من استراليا ونيوزيلندا بمقتضاها طلبت المحكمة من فرنسا عدم إجراء تجارب ذرية في منطقة المحيط الهادى . ولقد بررت ما ذهبت إليه بقولها : « أن المواد المشعة الناتجة عن الانفجار النووي والتي تسقط في إقليم استراليا دون رضاء منها إنما :

أ - يعد اعتداء على سيادة استراليا على إقليمها .

(١) أنظر قريباً من هذا الرأي المخالف للقاضى Ad Hoc ستاسينوبولوس الذى جاء فيه :

« A mon avis, dans la notion des « circonstances » que la Cour devra prendre en considération, s'integre tout d'abord la nature des droits qu'il y a lieu de preteger lorsque la Cour se trouve en presence d'une atteinte aux droits qui relèvent de la souveraineté d'un Etat, elle est tenue de prendre en considération au plus haut degré cette circonstance pour indiquer les mesures sollicitées » .

ب - كما يضر بحق استراليا في أن تقرر باستقلال تام ماهية التصرفات التي تتم في اقليمها وعليه ، وخاصة في أن تقرر ما إذا كانت استراليا أو سكانها ميعترضون لاشعاعات ناهجة عن مصادر صناعية (١) .

ولقد أبدت محكمة العدل الدولية وجهة النظر الاسترالية في هذا الصدد وأمرت باتخاذ تدابير تحفظية حماية لحقوق السيادة الاقليمية لاستراليا (٢) .

والنطلع إلى ادعاءات اليونان في قضية الافريز القاري لبحر ايجه بيجلنا نعتقد أنه يتوافر فيها ذات المبررات التي دفعت المحكمة في قضية الشجارب-الاذرية إلى الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، هذا فضلا عن توافر عنصر إضافي يستل في حالة التوتر التي أقتضت وضع القوات المسلحة لكل من الدولتين على أهبة الاستعداد . فالظروف هنا — حق ولو سلبا بصلاحيه معيار الضرر الذي يتعد تداركه كأساس لاتخاذ تدابير تحفظية — إنما توحى بتحقيق هذا النوع من الضرر ، وهو ما كان يقتضي من المحكمة — في نظرنا — أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

وعلى ضوء ما سبق ، فإننا نعتقد أن المحكمة قد جانبها الصواب في رفضها الأمر باتخاذ هذه التدابير .

(١) الأمر الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ ، فقرة ٢٢ منشور في :

Riv. di Diritto Internazionale, 1973, p. 543.

(٢) الآمين المذكور ، فقرة ٣٠ ص ٥٤٥ .

ثانيا : المحكمة لا ترى ضرورة اتخاذ التدابير التحفظية لمنع تدهور الموقف بين تركيا واليونان اكشفاء بقرار مجلس الأمن :

سبقت الإشارة إلى أن اليونان قد طلبت انعقاد مجلس الأمن لبحث النزاع بينها وبين تركيا حول مدى أحقية هذه الأخيرة في القيام بأبحاث في منطقة بحر إيجه ولقد جاء طلب اليونان معاصراً في تاريخه لقيامها برفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع المتعلق بذات الموضوع .

وفي ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ ، وأثناء قيام المحكمة بنظر طلب اليونان اتخاذ تدابير تحفظية ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٦ متضمناً — من بين ما تضمنه — دعوة طرفي النزاع إلى السكف عن أى نشاط من شأنه أن يزيد من تدهور الموقف فيما بينهما ، وأن يبادرا إلى الدخول في مفاوضات مباشرة لمحاولة حل هذا النزاع .

وعلى ضوء هذا القرار رأت المحكمة د أنه ليس من الضروري أن تفصل المحكمة في مشكلة ما إذا كانت المادة ٤١ من نظامها الاساسى تنيط بها اختصاص اتخاذ تدابير تحفظية لمجرد الحيولة دون زيادة خطورة أو اتساع الخلاف (١) .

والمحكمة بموقفها هذا انما تتراجع عن مواقف سابقة لها انتهزت فيها فرصة فصلها في مدى ضرورة أو ملاءمة الامر باتخاذ تدابير تحفظية ، فدعت أطراف النزاع إلى السكف عن اتخاذ أية تدابير أو أعمال من شأنها أن تؤدي الى تدهور أو توسيع رقعة النزاع فيما بينها (٢) ، على اعتبار أن تلك الدعوة

(١) أنظر الأمر السابق الإشارة اليه فقرة ٤٢ ص ١٣ .

(٢) من ذلك مثلاً الأمر الصادر باتخاذ تدابير تحفظية في قضية شركة البترول الانجليزية =

تعد من قبيل الاجراءات التحفظية التي ينبغي اتخاذها حين الفصل في موضوع النزاع .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الموقف من جانب المحكمة في القضية موضوع البحث يطرح علينا تساؤلا آخر حول طبيعة العلاقة التي تربط بين محكمة العدل الدولية باعتبارها إحدى الاجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التي يناط بها اختصاصات قضائية وبين الاجهزة الأخرى ذات الطابع السياسي وخاصة مجلس الأمن .

والاجابة على هذا التساؤل تقتضى في نظرنا وقفة متأمله نحاول فيها أن نتجسس الدور الذي تلعبه محكمة العدل الدولية في إطار النشاط العام للأمم المتحدة ومدى التأثير المتبادل بين ممارستها لاختصاصاتها كجهاز يتوافر على القيام بنشاط قانوني وقضائي بالدرجة الأولى وبين ممارسة أجهزتها المنتظم

== الإبرانية الصادر في ٥ يوليو ١٩٥١ والذي جاء فيه :

« Le Gouvernement Impérial d'Iran et le Gouvernement du Royaume Unie doivent faire, en sort que nulle mesure quelconque ne soit prise de nature à aggraver ou étendre le différend dont la Cour est saisie... ».

C.I.J. Rec, 1951, p. 90 - 1.

وأنظر في مسلك مشابه الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٧ أغسطس

١٩٧٢ : متلانا بقضية المصايد :

C.I.J. Rec. 1972, pp. 17 et 35.

وكذلك الأمر الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ المتعلق بقضية التجارب الذرية :

C.I.J. Rec., pp. 106 et 142.

الآخري التي تمارس اختصاصات ذات طابع سياسي . وعلى ضوء ما اتصل اليه هذه الدراسة نستطيع أن نقدر موقف محكمة العدل الدولية من رفضها لطلب اليونان اتخاذ تدابير تحفظية متمثلة في دعوة الدولتين طرفي النزاع الى السكف عن كل ما قد يوسع الخلاف بينهما ، بحجة أن مجلس الامن قد سبق وفصل في هذا الموضوع بقراره السابق الاشارة اليه .

والقدر الذي تعيننا دراسته في بحث العلاقة بين المحكمة من ناحية ومجلس الامن باعتباره جهازاً رئيسياً ذا طابع سياسي من ناحية أخرى هو ما إذا كان طرح النزاع على أى جهاز من هذين الجهازين يؤثر على اختصاص الجهاز الآخر بنظره ؟ (١) . هذا ما نحاول الاجابة عليه توا .

تعاصر عرض النزاع على المحكمة ومجلس الامن وأثر ذلك :

يواجه الميثاق فرضاً يتعاصر فيه عرض نزاع ما على جهازين رئيسيين من أجهزة الامم المتحدة ، فتنص المقرة الأولى من المادة ١٢ من الميثاق على أنه « عندما يباشر مجلس الامن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في هذا الميثاق ، فليست للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف الا اذا طلب منها مجلس الامن ، ويستفاد من هذا أنه وإن كان الميثاق لا يفرض على الجمعية العامة أن تتوقف عن نظر النزاع المعروض في ذات الوقت على مجلس الامن ، الا انه يحول بينها وبين الوصول بدراسة هذا النزاع الى

(١) أنظر في دور محكمة العدل الدولية في اطار الامم المتحدة وملائتها بالاجزة الآخري :

غايتهما بإصدار توصيات بشأنه ، ما لم يطلب اليها مجلس الأمن ذلك . فهل يمكن أن نقبس على هذا الحكم الحالة التي يتعاصر فيها عرض النزاع على جهاز سياسي ما من أجهزة الأمم المتحدة وليكن مجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية . وهل يتعين عندئذ أن يتوقف أى من هذين الجهازين عن نظر النزاع لحين الفصل فيه من جانب الجهاز الآخر ؟

أثير هذا التساؤل بالحاح عند نظر مشكلة جنوب غرب أفريقيا من جانب كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في آن واحد . فعندما كانت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة تناقش جل أعمالها حيث كان من بين الأمور الواردة فيه مشكلة جنوب غرب أفريقيا ، تقدم مندوب اتحاد جنوب أفريقيا بطلب تأجيل النقاش حول هذه المشكلة بمقولة أن النزاع معروض *sub judice* على محكمة العدل الدولية . ولكن اللجنة الرابعة ومن بعدها الجمعية العامة رفضت وجهة نظر جنوب أفريقيا في هذا الصدد . وتكرر بعد ذلك تمسك الدولة الأخيرة بهذه الحجة ، وتكرر رفضها أيضاً من جانب الجمعية العامة ولجانها المختلفة (١) .

وفي سنة ١٩٦٢ ذهبت محكمة العدل الدولية الى القول بأن النزاع المعروض عليها وإن كان ذا طبيعة قانونية ، إلا أنه جانباً آخر سياسي ، وهو ما يثير امكانية تماعر نظر النزاع من جانب المحكمة من ناحية . ومن جانب أحد الأجهزة ذات الطابع السياسي من جهة أخرى (٢) .

(١) . انظر في معرض لمعيل لذلك :

ROSENNE, op. cit., p. 84 and f...

(٢) وفي هذا تقول المحكمة :

ويستخلص من ذلك أن القرار الصادر من الجهاز ذي الطابع السياسى لا يلزم ولا يقيد محكمة العدل الدولية من حيث الرأى الذى تنتهى اليه فى النزاع المعروض أمامها ، والعكس صحيح . والعلة فى ذلك هو أن الجهاز ذا الطابع السياسى يضع نصب عينيه الاعتبارات والظروف السياسية المحيطة بالنزاع ومن ثم يأتى قراره مستجيباً لهذه الظروف مقدراً لها . بينما تأتى العناصر القانونية فى

« Il convient de souligner en second lieu que derrière le présent différend existe un autre désaccord du même ordre sur des points de droit et de fait — une semblable opposition de thèses juridiques et d'intérêts — entre le défendeur, d'une part, et les autres Membres de Nations Unies qui partagent les vues des demandeurs, d'autre part. Mais, bien que le différend qui s'est élevé au sein des Nations Unies et celui qui est présentement soumis à la Cour puissent être considérés comme deux litiges distincts, les questions en cause sont identiques. Un rapide examen des thèses, des propositions et des arguments auxquels des deux côtés on s'est constamment tenu suffit à montrer que l'on s'était trouvé dans une impasse avant le 4 novembre 1960, date du dépôt des requêtes relatives aux présentes affaires, et que cette impasse existe toujours ».

Affaire du Sud-Ouest Africain, Arrêt du 12 Decembre 1962.
C.I.J. Rec., 1962, p. 345.

المقام الاول بالنسبة لمحكمة العدل الدولية (١)

وعلى ضوء ما سبق نصوح موقفنا من رفض محكمة العدل الدولية الاستجابة إلى طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية لمنع تدهور واتساع شقة الخلاف بينهما وبين تركيا ، واحتجاجهما في هذا الصدد بأن مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسئول عن حفظ الأمن والسلم الدولي قد أصدر قراراً يدعو فيه طرفي النزاع إلى حله بالطرق السلمية (٢) .

وفي هذا الصدد نبادر إلى القول بأننا لا نتفق مع محكمة العدل الدولية فيما ذهب إليه ، ذلك أنها حاولت أن تجعل من معيار وقوع الضرر الذي لا يمكن تداركه ، المعيار الوحيد الذي يبرر الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، أما أن يتدهور الموقف بين كلا الدولتين أو أن يلتبس الخلاف بينهما فهذه مسألة سياسية لا شأن للمحكمة بها . ولقد فاتت على المحكمة أن تدهور الموقف بين الدولتين طرفي النزاع قد يكون من شأنه وقوع ضرر لا يمكن تداركه ، لعل من بينه احتمال تعذر تنفيذ الحكم الذي قد يصدر في موضوع النزاع (٣) .

(١) قرب إلى هذا :

ROSENNE, op. cit., p. 87.

(٢) أمر محكمة العدل الدولية السابق الاشارة اليه ، ص ١٣ ،

فقرة ٤١ .

(٣) أنظر قريباً من هذا :

VILLANI Ugo, Le misure cautelari nell'Affare della piattaforma continentale del Mare Egeo, Rivista di Diritto Internazionale, 1977, p 4.

ومن ناحية أخرى ، فإذا كان صحيحاً أن محكمة العدل الدولية تعهد بمجازاً قضائياً مستقلاً في ممارسته لوظائفه ، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنها تدخل في تكوين الأمم المتحدة باعتبارها إحدى أجهزة الرئيسة الواردة ذكرها على سبيل المحصر في المادة السابعة من الميثاق ، كما أن نظامها الأساسي يحدد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق وفي ما نصت عليه المادة ٩٢ من هذا الأخير . والمحكمة بهذا الوصف مطالبة بالأسهام في بلوغ الأمم المتحدة لأهدافها التي يأتي على رأسها المحافظة على الأمن والسلم الدولي ، والحيلولة دون تدهور العلاقات السلبية الدولية أو انسحاق شقة النزاع بين الدول (١) .

وامرله ليس خافياً أن أى نزاع فيما بين الدول لا بد وأن يحمل في بعض جوانبه — كما يقول القاضى ستاسينوبولس بحق — الطابع السياسى ، وفي بعضها الآخر الطابع القانونى ، ولا تغفل القضية المتعلقة بالافريز أنارى لبحر إيجة من هذا التصوير ، فلما ولاشك جانبها القانونى الذى رفعت به إلى المحكمة

= وأنظر أيضاً الرأى المعارض للقاضى بالمناسبة ستاسينوبولس الملحق بالامر الصادر من المحكمة ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

ولعل هذا الاعتبار هو الذى دعا محكمة العدل الدولية الى الامر باتخاذ تدابير تحفظية فى قضية شركة الزيت الانجلو ايرانية . إذا أسست أمرها على أساس :

« La Cour doit se préoccuper de sauvegarder par de telles mesures, les droits que l'arrêt qu'elle aura ultérieurement à rendre pourrait éventuellement reconnaître, soit au demandeur soit au défendeur ».

C.E.J. Rec. 1951, p. 93.

(١) أنظر الرأى الفردى للقاضى صلاح الدين الترسى المرفق بالامر الصادر من المحكمة

فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

فى القدر المتعلق بتحديد الافريز القارى للجزر اليونانية الموجودة فى بحر ايجيه والمطالبة بتحديد حق اليونان عليها . والنتيجة السياسية المترتبة على الفصل فى هذا النزاع وحسمه هو تحسين العلاقات الودية فيما بين الدولتين طرفى النزاع . أما إذا أحجم القاضى الدولى عن الفصل فى النزاع أو فى بعض مناهه بمؤولة أنه ذو طابع سياسى ، أو أن للعناصر السياسية تغلب فيه على العناصر القانونية فإن ذلك من شأنه أن يهوى بالقاضى الدولى إلى مجرد آلة ، الأمر الذى ينتهى إلى هزيمة نكراء للقانون الدولى ، ذلك أنه وإن كان الغرض الضرورى لآى نظام قانونى هو الكمال المادى إلا أن القاضى فى تحقيقه لهذا الكمال لا يعتبر حرفية القانون فحسب ، بل كذلك روحه وحكمته ، (١)

وعلى ذلك فإنه لإزاء موقف تتهدد فيه العلاقات السلبية بين تركيا واليونان خطر داهم ، ويتدهور فيه الموقف بينهما يوماً بعد يوم فإن المحكمة تصبح مطالبة - وفق ما نصت عليه المادة ٣٣ من الليثاق ، والمادة ٤١ من نظامها الاساسى - أن تتدارك الموقف . ولعل الحل الأمثل فى هذا الصدد هو أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية تتمثل فى دعوة أطراف النزاع إلى الكف عن كل ما من شأنه أن

(١) محمد طلعت النينى ، الاحكام العامة فى قانون الامم ، التنظيم الدولى ،

ص ٧٦٠ .

وأنظر أيضا .

حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

١٩٦٩ ، صفحتى ١٠٧٣ و ١٠٧٤ .

يهدد العلاقات القبلية فيما بينها للخطر (١).

ولو أن المحكمة فعلت ذلك لما أتت بعدما من الأمر ، فلقد سبق لها ان اتخذت

(١) أنظر الرأى المعارض للقاضى ستاسينوبولس السابق الإشارة اليه ، ص ٣٨ .

وأنظر أيضا .

VILLANI, Rivista, op. cit., p. 4.

وأنظر فى ذات المعنى ما ذهب اليه أوكنل فى مرافعته أمام المحكمة يوم ٢٦ أغسطس

سنة ١٩٧٦ إذ يقول :

« Le fait que cette affaire ait été portée devant la cour met en lumière un élément que l'on a trop souvent tendance à négliger, notamment dans les conférences internationales où sont proposées des méthodes pour le règlement des différends ne faisant pas appel à la saisine de la Cour. Cet élément est que l'avenir même du droit international dépend finalement du rôle unique que la Charte des Nations Unies a réservée à la Cour dans le maintien de la paix et de la sécurité internationales. Aucun tribunal n'est lié au mécanisme des Nations Unies comme l'est la Cour ».

O'Connell, Pladoirie du 26 Août, 1972, doc. G.I.J., C.R., 76/2, Traduction française.

وأنظر على وجه الخصوص :

GROSS Leo, The dispute between Greece and Turkey, op. cit., pp. 43 and ff.

مواقف مشابهة في شأن قضايا سبق لها النظر فيها على نحو ما سبق لنا أن أشرنا إليه من قبل (١) . ولأصبح ذلك الموقف من جانبها أكثر اتساعاً مع طبيعة وظيفتها كجهاز يتوافر — في المقام الأول وبأساوبه الخاص — على الحفاظ على السلم والامن الدولي .

(١) أنظر ما سبق ص ٤٢ — ٤٣ هامش (٢)

﴿ خاتمة ﴾

يبقى أن نشير في خاتمة هذه الدراسة إلى أن المحكمة الرئيسية من وراء الحكم الوارد في نص المادة ١٤ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والتي تخول هذه الأخيرة الأمر باتخاذ تدابير تحفظية هي تلافى استحالة أو تعذر تنفيذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى لو ترك لأطراف النزاع حرية التصرف على النحو الذي يرونه . هذا المعنى هو الذي كان ينبغي — في نظرنا — أن يظل نصب أعين المحكمة عند تقديرها لطلب أحد أو بعض أطراف النزاع المعروض أمامها الأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

فهذا المعيار هو الذي ينبغي أن يحدد موقف المحكمة من الفصل في مسألة اختصاصها بنظر الموضوع ومدى علاقة ذلك باختصاصها باتخاذ تدابير تحفظية . وعلى ذلك فلسكى تأمر باتخاذ هذه التدابير ينبغي أن تتأكد — لأسباب معقولة — من اختصاصها بنظر الموضوع ، وعندئذ يصبح للحكم الصادر منها من بعد — وبفضل هذه التدابير — فرصاً أكثر للنجاح في تنفيذه .

ومذا المعيار هو الذي ينبغي أن يحدد أيضاً موقف المحكمة من الفصل في موضوع الطلب باتخاذ تدابير تحفظية ، ولقد أشرنا كيف أن إحجام المحكمة عن الفصل في مدى اعتبار « الحيلولة دون تدهور العلاقات فيما بين تركيا واليونان واتساع شقة الخلاف بينهما » مبرراً لاتخاذ تدابير تحفظية من شأنه أن يعرقل احتمالات تنفيذ الحكم الذي قد يصدر في موضوع الدعوى .

قد يقال أن الاتجاه الراجح في الفقه — بقطع النظر عن رأينا فيه — هو أن هذه التدابير لا تلزم المخاطب بها، بمعنى أنه يجوز للأطراف المعنية في خصومة

ما تنفيذه هذه التدابير أو الأعراض عنها (١).

وقد يستنتج عندئذ أن ذلك من شأنه أن يجعل من معيار الخشية من إستحالة أو تعذر تنفيذ الحكم في موضوع الدعوى « - الذى نادى به جعله أساساً لتقدير المحكمة لدى ملامة إتخاذ تدابير تحفظية - معياراً محدود الأثر ، بل قد يصبح ذا قيمة نظرية بحتة ؛ على أننا نرد على ذلك أنه يبقى لهذا المعيار أهميته الواضحة في ترتيب بعض الآثار - حتى ولو جاء ذلك بصورة غير مباشرة - على الموقف الذى يتخذه أطراف الخصومة من هذه التدابير .

مثل هذه الآثار قد تسبق صدور الحكم النهائى في موضوع النزاع وقد تلحق به .

فن الآثار التى قد تسبق صدور الحكم فى الموضوع ما قصت به الفقرة الثانية من المادة ١٤ من النظام الأساسى للمحكمة من أنه « الى أن يصدر الحكم النهائى يبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبأ التدابير التى يرى إتخاذها ، وإذا

(١) أنظر فى الاتجاهات الفقهية القائلة بعدم إلزامية التدابير التحفظية :

GUGGENHEIM P., Les Mesures Conservatoires dans la procedure arbitrale et judiciaires, R.C.A.D.I, 1932. II, Tome 40, p 676 et ss.

BARILE G., osservazioni sulla indicazione di misure cautelari nei procedimenti davanti La Corte internazionale di Giustizia, in : Comunicazioni e studi, IV p 149 e ss.

وأنظر أيضاً :

TESAURO, op. cit p. 894 e ss., COCATRE-ZILGIEN, op. cit, p. 107 et ss., PERRIN, op. cit, p. 33., HUDSON, op. cit p. 486 et ss., VILLANI, op. cit, pp. 670 ss.

— ٥٥ —

كان ذلك لا يفي أن مجلس الأمن يضطلع بتنفيذ التدابير التحفظية التي قررتها المحكمة ، إذ أن اختصاصه في هذا الصدد قاصر على تنفيذ الأحكام ، للصادرة من المحكمة (المقره الثانيه من المادة ٩٤ من الميثاق) ، إلا أن مجلس الأمن يستطيع مع ذلك أن يأخذ في اعتباره موقف أطراف النزاع من التدابير التحفظية التي قررتها المحكمة عندما يتصدى لبحث هذا النزاع — في حالة عرضه عليه — لاتخاذ ما يراه من إجراءات لحفظ الأمن والسلم الدولي (١).

ومن الآثار التي تعقب صدور الحكم في الموضوع هو أن المحكمة قد تأخذ في اعتبارها عند تعويض الإضرار التي لحقت بالطرف الذي قضى له بالحق بموجب الحكم النهائي — إذا كان هناك مقتضى لهذا التعويض — مدى التزام أطراف الخصومة بمقتضيات حسن النية تجاه التدابير التحفظية التي قضت بها المحكمة من قبل (٢).

تم بحمد الله

(١) BARILE, Osservazioni sulla indicazioni, op. cit, (١) p. 152 — 153.

(٢) المرجع المشار اليه عاليه ص ١٥٤ ،

المراجع العربية مرتبة هجائياً

- (١) ابراهيم نجيب سعد : القانون القضائي الخاص ، ج ١ ، منشأة المعارف
بالاسكندرية ، ١٩٧٣ .
- (٢) احمد ابو الوفا : المرافعات المدنية والتجارية ، ط ١٣ ، دار المعارف
- (٣) حامد سلطان : القانون الدولي العام وقت السلم ، ط ٤ ، دار النهضة
العربية ١٩٦٩ .
- (٤) رمزي سيف : الوسيط في شرح المرافعات المدنية والتجارية ١٩٦٩ —
١٩٧٠ .
- (٥) عائشة راتب : التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية - القاهرة .
- (٦) محمد السعيد الدقاق : الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية - منشأة
المعارف بالاسكندرية ١٩٧٧ .
- (٧) محمد طلعت الغنيمى : الاحكام العامة في قانون الامم ، التنظيم الدولي
منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١ .
- (٨) مفيد محمود شهاب : المنظمات الدولية ، ط ٣ ، ١٩٧٦ .

- ABI SAAB George, Les exceptions.
Préliminaires dans la procédure de la cour internationale de justice., Pedone, Paris, 1957.
- BARILE Giuseppe, Osservazioni sulla indicazioni di misure cautelari nei procedimenti davanti la corte Internazionale di Giustizia, in : Comunicazionele studi 1975.
- BARILE Giuseppe, Sulle misure Cautelari nell'affare degli esperimenti nucleari, Rivista di diritto Internazionale, 1974.
- COCATRE — ZILGIEN André, Les mesures Conservatoires en droit international Rev. Egyptienne de droit international, vol II, 1955.
- DUBISSON Michel, La cour internationale de Justice, L.G.D.J., Paris, 1964.
- FAVOREU L., Les ordonnances des 17 et 18 Août 1972 dans l'affaire de la compétence en matière de pêche (Royaume — Unie c/ Islande, Allemagne Fédérale c/Islande). A.F.D.I., 1972.
- GROSS Leo. The dispute between Greece and Turkey concerning the Continental shelf in the Aegean, A.J.I.L. 1977.
- GUGGENHEIM P., Les mesures conservatoires dans la procédure arbitrale et judiciaire, R.C.A.D.I., 1932 II tome 40.
- GUYOMAR G., Commentaire du Règlement de la cour Internationale de Justice, Paris, Pedone, 1973.
- MANLEY O. HUDSON, La cour permanente de Justice internationale., Pedone, Paris, 1936.

— 4 —

PERRIN G., Les mesures Conservatoires dans les affaires relatives à la compétence en matière de pêcheries, R.G.D.I.P., 1975.

ROSENNE Sh., The law and practice of the International court., Vol. I, Sijthoff. Leyden, 1965.

TESAURO Giuseppe, Le misure cautelari della corte Internazionale di Giustizia, Comunicazioni e Studi, vol. XV, 1975.

VERZIJL J.H.W., La clause d'acceptation bilatérale ou multilatérale de la Jurisdiction obligatoire de la cour Internationale de Justice, Mélange G. Gidel, 1960.

VILLANI Ugo, In tema di indicazione di misure cautelari da parte della Corte Internazionale di Giustizia, Rivista di Diritto Internazionale 1974.

VILLANI. Ugo, Le misure cautelari nell'affare della piattaforma continentale del Mare Egeo, Rivista di Diritto Internazionale 1977.

WORTLEY B.A., Interim reflections on procedures for interim measures of protection in the international court of Justice, in; comunicazioni e studi, vol. XV. 1975

فهرس

رقم الصفحة

٣

مقدمة

الفصل الأول

العلاقة بين إختصاص المحكمة بنظر الموضوع وسلطانها في إتخاذ

٧

تدابير تحفظية

١٣

مدى سلطة المحكمة في إتخاذ تدابير تحفظية بثبوت ولايتها

٢١

تقدير موقف محكمة العدل الدولية من إختصاصها بإتخاذ تدابير تحفظية

٢٦

أثر عنصر الإستعجال في تحقق المحكمة من ثبوت ولايتها

الفصل الثاني

٣١

الظروف التي تستوجب إتخاذ تدابير تحفظية

أولا : المحكمة ترى أن نشاط تركيا في بحر إيجه لا يضر بالحقوق السيادية

٣١

اليونان

ثانيا : المحكمة لا ترى ضرورة إتخاذ التدابير التحفظية لمنع تدهور

٤٢

الموقف بين تركيا واليونان لإكتفاء بقرار مجلس الأمن

٤٤

تعاصر عرض النزاع على المحكمة ومجلس الأمن وأثر ذلك

٥٣

خاتمة

٥٧

المراجع



المطبعة العصرية

شارع كامروز متفرع من شارع الضحك
المنيرة العلية - الإسكندرية

